تصنيف قوة الفعل
بحسب المعيار الدلالي ومقاربة "تنيير"

بقلم
أ. الجمعي بولعراس
أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب . جامعة تبسة . الجزائر

ملخص البحث

التصنيف النحوي لعمل الفعل في اللغة العربية بحاجة إلى مراجعة علمية ومنطقية ؛ لأن ذلك اتخذ خارج السمات الدلالية في تحليل الجملة.

تناولنا في هذا المقال مقاربة جديدة . اقترحها " تنيير ". ترتكز على أساس دلالي ومنطقي في التحليل النحوي، فتوجد . حسب" تنيير ". قوة تسمح للفعل بالسيطرة على الكلمات في البناء التركيبي .

Résume:

La classification grammaticale de l'action du verbe dans la langue arabe à besoin d`une révision scientifique et logique ; parce qu'elle est considéré hors des caractéristiques sémantiques dans l'analyse de la phrase.

Dans cet article, nous avons traité une nouvelle approche, celle de « Tinierre », qui se base sur un fond sémantique et logique dans l'analyse grammaticale .Il existe selon « Tinierre » une puissance permet au verbe de dominer sur les mots dans la structure syntaxique.

تمهيد

لقد فرق النحويون المتقدمون بين نوعين من الجمل ، ربما بدا لنا هذا التصنيف شكلي والحقيقة تأبى ذلك ، فلقد فرقوا بين الجملة الاسمية والفعلية ، وإذ نعمل الفكر في التفريق بينهما في الدلالة ، نجد أن كلا النوعين سياق خبري، لكن خبر الجملة الفعلية يهتم بالحدث وبيانه وتفصيله ودرجته وقوته فهو يعتمد على الحدث ، ويكون هذا الحدث مرتكزا في الجملة الفعلية ، وليصبح بمثابة النواة لها والكلمات الأخرى تعضدها من

حيث توزيع المعنى على ما يسمى مثلا الفاعل والمفعول به والمفاعيل الأخرى، والذي يهم المتلقي من سباق الجملة الفعلية هو الحدث سوء أكان هذا الحدث صفة أم وضعا أو حالا أو عملا .

أما الجملة الاسمية فسياقها خبري، يختلف عن الجملة الفعلية من حيث أن ما يسمى المسند إليه يصبح محل عناية، والمتلقي في هذه يبحث عن أحواله وصفاته وأخباره.

1 - الفعل والجملة العربية:

يذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أن الخبر أنواع ؟ فالخبر إما أن يكون صفة تثبت للمسند إليه على صفة الدوام، وإما أن يكون حالا يختص بزمن معين و إما أن يكون فعلا يتجدد.

والخبر لا يختص بالجملة الاسمية، بل كذلك الفعل في الجملة الفعلية ، فيقول عبد القاهر: (وذلك لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث أنك تثبت بها المعنى لدي الحال كما تثبته بخبر المبتدأ للمبتدأ ، وبالفعل للفاعل، وهو زيادة في خبر سابق له...، ألا تراك قد أثبت الركوب في قولك: " جاء ني زيد راكبا " لزيد إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه ولم تجرد إثباتك للركوب ، فالتبس به الإثبات على سبيل التبع للمجيء ويشرط أن يكون في صلته، وأما الخبر المطلق نحو : (زيد منطلق وخرج عمرو) فإنك مثبت للمعنى إثباتا جردته له، وجعلته يباشره من غير واسطة ومن غير أن ينسب بغيره إليه " [(1)]

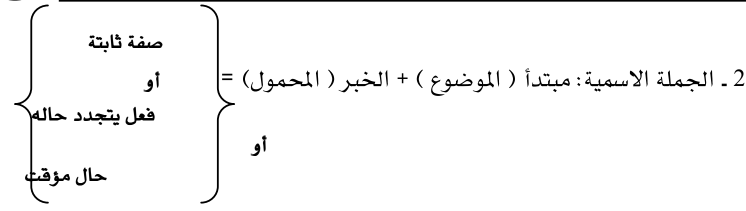
ويفرق عبد القاهر الجرجاني بين أخبار الجملة الاسمية ، فمثلا بين الخبر الذي جاء بصيغة " الفعل " و بين الخبر الذي جاء بصيغة " الوصف المشتق "فيقول : (وهو أن موضوع الاسم على أن يثبت به معنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئا بعد شيء ، وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء " [(2)]

وعلى هذا يمكن أن نتصور نظاما لنوعي الجملة الفعلية و الاسمية:

1 - الجملة الفعلية: فعل + فاعل أو نائب فاعل + مفعول به + توكيد (درجة الفعل).

ارتباط لفظي — علاقته بالفعل معنوية

(إفراغ المعنى)



ومن ثم يمكن أن نتناول تطبيقا في الجملة الاسمية والفعلية، إن الجملة الفعلية ترتكز على الفعل وتقوم الكلمات معها بالتعاضد وهذا الترابط مختلف بين كلمة وأخرى حسب احتياج الفعل لها وبدرجات ترتبط معها ومن ثم يكون لدرجة هذا الارتباط علاقات مورفولوجية لنفرض مثلا أن:

1 ـ الارتباط الوثيق بين الفعل والكلمة الأولى شديد فيكون الرفع علامة ذلك .

2 ـ الارتباط أشد وثوقا بالكلمة الأولى فيكون النصب علامة ذلك ويقع في مستوى هذا الارتباط مجموعة من الكلمات التي هي في درجة ثانية من الارتباط والتبعية بالفعل.

ومادام الأمر في الجملة الفعلية قائمة على الفعل فإن هذا الفعل يحتاج إلى تقسيم اعتمادا على المستوى الدلالي والمعنوي للفعل، فالفعل أصناف لا يمكن أن نصنف كل الأفعال في مستوى واحد.

2 ـ وضع الفعل داخل الجملة:

هناك أفعال حدثية وأخرى وصفية وأخرى دالة على حالات وأخرى على أوضاع وأخرى على أعمال[3] وتشمل الأفعال الدالة على وقوع شيء كما يتبين من الجمل التالية:

1 ـ شرب زيد لبنا (دال على عمل)

2 ـ فتحت الريح الباب (دال على حدث طبيعي) .

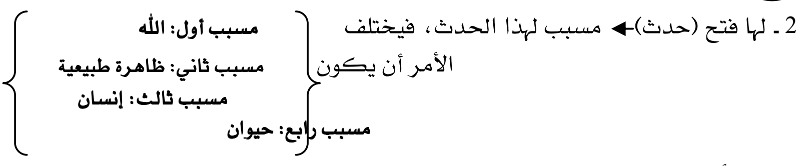
3 ـ زيد جالس فوق الأريكة أو جلس زيد فوق الأريكة (دال على وضع).

4 ـ خالد فرح (على حالة أو وصف).

ومن هنا يمكن أن نتصور ما يلتحم معه هذه الأفعال عن أسماء تابعة لها تبعا شديدا.

شرب وزيد متلازمان، فالفعل شرب يستلزم بالضرورة زيد

1 ـ فتح يستلزم إما (إنسان أو قدرة) وإما (قوة خارجية) بحسب المعنى



والأفعال الدالة على حدث ينقسم حسب المتعدي واللازم إلى أفعال لها قوة واحدة وأخرى ذات قوتين وثالثة ذات ثلاث قوى، وأفعال لا تسيطر على أي عنصر أو لا تعمل فيه

1 - الأفعال التي لا تسيطر على أي عنصر أو لا تعمل في عنصر ما، وهي مجموعة غير الشخصية مثل: تمطر، فهي أفعال تشير إلى حدث وقع بلا سبب (غير تابع لأن عنصر بعينيه) [4] ومثل الفعل: يبدو، يمكن، يستحسن، فهي أفعال لا سبب لها والاسم المرفوع لا يمكن أن يكون فاعلا لها ومثال ذلك كلمة السماء: تمطر السماء.

2 - أفعال لها قوة واحدة: وهي أفعال ذات عنصر واحد أو تتحكم في عنصر واحد وقد عرفت في النحو التقليدي بمصطلح الأفعال المحايدة[5] أو الأفعال اللازمة أو غير المتعدية، وذلك مثل: نام خالد، أو سقط علي، فلا يمكن أن يتصور هنا أن الحدث يمكن أن يقع أو يختص بعنصر أساسي غير (خالد / علي) فوجود عنصر واقع عليه الفعل هنا يجعل الجدية غير صحيحة نحويا، وهي في الغالب أفعال دالة على حال ثابتة، ومن ثم تظهر غالبا في صورة فعل (يكون) مع صفه الخبر (اسم فاعلها) (الشجرة تكون خضراء) غير أنه يرد هذا المعنى في أفعال الحدث، بيد أنه يمكن أن يعبر في هذه الحال عن طرق دقيق في المعنى من خلال **علامة من نمط آخر** فالجملة السابقة تعني حالا ثابتة الشجرة خالية من أي حركة، وعلى العكس من ذلك توحي لنا جملة (تخضر الشجرة) بتصور قوة داخلية فيها، يمكن أن نتصور على أنها أصل نمو الشجرة. [6]

وعلى هذا يمكن أن نفسر دخول كان وأخواتها (الأفعال المساعدة لأنها لا تحتوي على حدث) على المبتدأ والخبر فتغير الخبر الصفة (الثابت المرفوع) إلى خبر الحال (المتغير المنصوب) ودخولها في بعض الأحيان ولا تؤدي إلى تغير الحركة (الرفع) إلى النصب لأن هذا الفعل يدل على حال ثابتة ولا يدل على حدث متغير، وزيادة على ذلك فإن صيغة كان الداخلة على الجملة الاسمية

تلعب دورا في هذا التغير، فصبغة (يكون) تجعل في زمن الجملة دائما ما دام التعبير بالزمن الحاضر يدل على الديمومة، ومن ثم لم ينصب (ماجد) في البيت المشهور:

أنت **تكون** ماجد نبيل   إذ تهبّ شمأل بليل

ويتحكم المعنى دائما في إنشاء الحركات كما نلاحظ في قول الله عز وجل: " قالوا كيف نكلم من كان في المهد صبيا " [7] فكلمة "صبيا" حال لا صفة ثابتة ومن ثم نصبت وجئ ب (كان) لتدل على حال في زمن معينة وهو المضي.

أما فعل الكينونة في القرآن الكريم وتفسير ظاهرة النصب في الخبر فذلك يرجع إلى البلاغة أكثر مما يرجع إلى التقعيد لأن القرآن معجز يخاطب البشر بلغة تستوجب المراعاة لأحوال نفوسهم، فعندما يقول عز وجل: " وكان الله غفورا رحيما " [8] فإن هذه الصفة مع ما يبدو لنا أنها حال في زمن معين إلا أنها صفة تلازمه عز وجل وسياق الآيات يدل على ذلك، ولهذا يذهب المبرد إلى أنه عز وجل أراد إعلام عباده بأنه كان غفورا رحيما فكيف به الآن وهو الذي كان على هذه الصفة ومثل التفسير يجعل من الكلام له حلاوته وطلاوته ومن هنا نفهم معاني بعيدة وهو أنه سبحانه غفورا رحيما دائما.

3 ـ أفعال لها قوتان: وهي أفعال ذات عنصرين أو تتحكم في عنصرين وهي ما يطلق عليها في النحو التقليدي مصطلح الأفعال المتعدية، لأن الحدث أو الفعل يتخطى أو يتجاوز أو يتعدى الفاعل إلى المفعول[9] كما في جملة.

ضرب زيد عمرا (فعل " ضرب " يتجاوز زيد إلى عمرو)

والفعل في هذه الحالة يسيطر على عنصرين، والحركة تكون دليلا على هذه السيطرة وللاتجاه الذي أو يؤديه أو يلتزم كل واحد منهما.

ضرب ←── زيد (علاقة لفظية) حددت ما هي هذه العلاقة اللفظية

ضرب ←── عمر (علاقة معنوية يمكن أن يكون غير عمر المضروب) الشيء نفسه حدد العلاقة.

ففي هذه الحالة خالد (أ) هو الضارب، زيدا (ب) هو المضروب

وإذا قلنا: ضُرب زيدٌ (من خالد)، فإن الفعل مستخدم في حالة البناء للمجهول أي أصبح الفعل لا يهم الارتباط مع الفاعل من (ضرب) وإنما أصبح لا يهمه الارتباط مع الناتج من الفعل (ضرب) وتحول الفعل من فعل دال على حدث وعمل إلى فعل دال على صفة وحال

ضرب ← يحتاج إلى حسب وناتج / حدث وعمل / زمن

ضرب ← يحتاج إلى موصوف / صفة / زمن

ويمكن في هذه الحالة أن نضيف الأفعال الانعكاسية مثل: انتحر، أنكسر في مثل:

1. انتحر خالد 2. انكسر الزجاج 3. اخضر العشب.

فدلالتها تدل على أنها فعل انعكاس بمعنى أن خالد لم يقم به وحده فحسب بل وقعت عليه أيضا، كما تنعكس من خلال المرآة.

ويمكن أن نتصور للأفعال التي لها قوتان في الرسم التالي:[10]

1/ الفعل المبني للمعلوم أ ضرب ب (ضرب زيد عمرا)

2/ الفعل المبني للمجهول أ ضرب ب (ضرب عمرو)

3/ الفعل الانعكاسي أ انتحر (انتحر خالد)

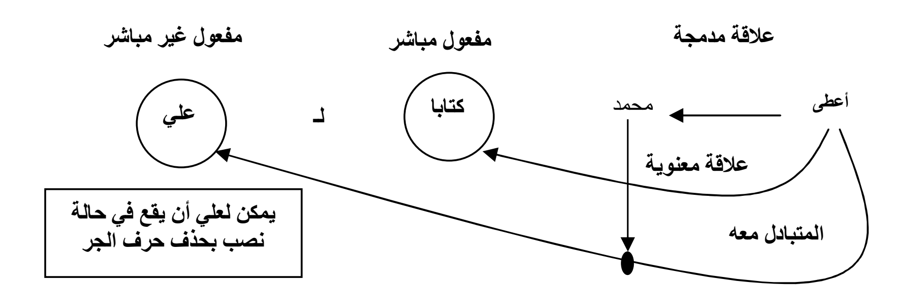
(الفاعل = المفعول به)

4/ الفعل المتبادل

أ ⇄ ب (قابل زيد أحمد)

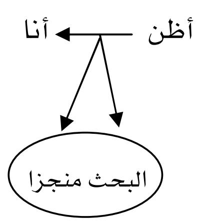
(قابل أحمد زيدا)

4 . أفعال تسيطر على ثلاثة عناصر: المتعدية إلى مفعولين وهي مثلا أفعال العطاء (أخذ، أعطى) غير أن هذه الأفعال في حقيقتها تحول الاسم المتعلق بها عن طريق الجر إلى المنصوب مثل: أعطى محمد عليا كتابا، فأعطى يتعلق ب (كتابا) لا بعليا إذ أن نتاج (أعطى) كتاب ويمكن أن نمثله بالتالي:



وثمة أفعال تغير الظاهرة الإسنادية بين المسند والمسند إليه في الجملة الاسمية مثلا، مثال ذلك: أفعال القول والظن ...وغيرها.

- أظن (البحث منجزا)



فتوقع العلاقة التي بين (البحث منجز) علامة شكلية في ذهن المتلقي وأفعال القول تستوجب جملا كما تستوجب قول مفردات.

ولهذا يرى أحمد عبد الستار الجواري أنه: " قد يبدو غريبا أن نقول: إن هذه الأسماء بعد حروف الجر هي أولى بأن تسمى مفاعيلا مما سموه مفاعيل من الأسماء المنصوبة كالمصدر المؤكد والمبين أو كالظرف أو كالصاحب وغير ذلك ولكن هو عين الحقيقة والواقع إذا أثرنا المعنى بالتمام ولم نفرط فيه من أجل المظهر وحركة الآخر"(11).

وليس من مثال أن وجد الغرابة في هذا الأمر إنما يرده إلى عناية النحاة بالإعراب في ظاهرة وفي شكله دون العناية بواقع المعنى وحقيقته، وهم يذكرون في باب المفعول به أنه إذا حذف حرف الخفض أو الجر، وهو يحذف في أحوال بعينها وانتصب هذا الاسم على التوسع تارة وعلى التشبيه به مرة

وعلى نزع الخافض تارة أخرى وهم يقدرون لذلك بما إذا تعين الحرف وتعين مكان الحذف [12].

وفي إطار استخدام المعيار الدلالي لتحديد مسميات أبواب النحو، تجدر الإشارة إلى مسألة الفاعل ونائبه في مثل التراكيب التالية:

1 . شرب الطفل	2 . قطع الطفل الحبل	3 . انقطع الحبل
4 . مات الولد	5 . اعشوشب المكان	6 . نبت الزرع
7 . استنوق الجمل	8 . حسن خلق محمد	9 . حسن محمد خلقا

ففي مثل هذه التراكيب بعد (الطفل، الحبل، الحبل، الولد، المكان، الزرع، الجمل، خلق، محمد) فواعل، للأفعال غير أن المنطق يرفض مثل هذا الإعراب إذ كيف يتصور من هذا المصطلح (فاعل أن يؤدي) المعنى الوظيفي للكلمة وهي تفصح عن المعنى الكلي وتربط الكلمة به.

والغريب من ذلك واشد غرابة هو حلول المفعول به محل الفاعل، فقالوا أي النحويين في الاسم المرفوع بعد التراكيب التالية:

ضرب محمد أن محمدا نائب عن الفاعل الذي قام بالضرب والمتبصر في هذا القول سيطرفه لأنهم (أي النحويون) يرون أن الضمة تحولت من الفاعل إلى المفعول به فعل اسم مرفوع فاعل له، وإن كان بعد أفعال المدح والذم مثل:

بئس الرجل الكذوب نعم الرجل الصدوق

وهذه التجاوزات التي سمحت للنحويين بأن يطلقوا (مصطلح الفاعل) على كل اسم مرفوع بعد الفعل كان . الله أعلم . من منطلقات تلك الأفكار والمعتقدات التي طبعت فترة الخلافة الإسلامية وازدهرت معها الفرق الكلامية وبخصوص الجبرية والقدرية وهل أن الإنسان مسير أم مخير؟

وهل هو قادر على أن يخلق أفعاله ؟ أم هي مخلوقة له ؟

ومن هذا المنطلق والاعتقاد بأن الإنسان هو الفاعل وإن كانت الأشياء مخلوقة له.

إن الجملة الفعلية ترتكز على الفعل والكلمات الأخرى تتوزع حول الفعل والفعل هو الرابط لها بمعناه، وحسب ارتباط الفعل بالكلمة تتحدد العلامة المورفولوجية للكلمات فيكون مثلا في الرفع الارتباط القوي، وفي الكلمات الأقل ارتباطا بالفعل النصب.

إن إعراب الاسم الثاني المرتبط بالفعل ارتباطا وثيقا، يتعلق بمعنى الفعل ذاته، ولهذا يمكن أن نلاحظ في التراكيب التالية اختلافا في معاني ودلالات الفعل مثلا في:

1. شرب زيد لبنا فعل دال على عمل
2. فتح الريح الباب فعل دال على حدث طبيعي
3. زيد جالس فوق الأريكة فعل دال على وضع
4. فرح خالد فعل دال على حالة أو وصف

كما يمكن أن نلحظ اختلاف إعراب الثاني في التراكيب التالية:

1. شرب **الولد** (فاعل)
2. مات **الولد** (موصوف)
3. انقطع **الحبل** (موصوف)
4. أعشوشب المكان (موصوف)
5. بئس **الرجل** الكذوب (مبتدأ)
6. ضرب الرجل (موصوف)

الخاتمة

إن المنطق يرفض إعراب ما تحته خط في التراكيب السابقة فواعل لان دلالة الأفعال تتغير من حالة حدث إلى حالة وصف ، و من ثم فإن هذا الإعراب لا يكشف على معنى بقدر ما يجسد معتقدات تلك الفترة من كل فعل لابد أن ينسب إلى ما أنتسب له وكان مصدره ،وهذا الفعل يمكن أن يكون قام به الفاعل حقيقيا ، وأما أن يكون أنتسب إليه عن طريق المجاز، وأن الفاعل الحقيقي له الله ، ومن هنا تجلت القدرية والجهمية في كون الإنسان خالق لأفعاله أم هي مخلوقة له ، ويمكن أن نثير في علم اللغة مسائل تعطل الفكر و هي كون الإنسان مخير أو مسيرا : أن كثيرا من مسائل اللغة ما يزال متعلقا بمثل هذه الشوائب القدرية والاعتقادية ، وكان يجب أن

يخلص النحو من هذه المسائل، وينطلق في دراسته من استقراء اللغة وتحليلها ومن ثم استنباط أحكام هذه اللغة، انطلاقا من الدراسة الداخلية للغة لذاتها ومن أجل ذاتها .

ـ الهوامش :

1 ـ **دلائل الإعجاز**، دار مصر للطباعة، مصر، د.ت، ص 172.

2 ـ **نفسه**، ص 175.

3 ـ أحمد المتوكل: **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، نشر وتوزيع دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، ط1/ 1985، ص 13.

4 ـ ينظر: تنير: **نظرية التبعية في التحليل النحوي**، ترجمة: سعيد حسن بحيري : مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ،ط1/ 1988، ص 190.

5 ـ ينظر: **نفسه**، ص 191.

6 ـ ينظر: **نفسه**، ص 191.

7 ـ مريم الآية 29.

8 ـ النساء الآية: 96.

9 ـ ينظر، **المرجع السابق**، ص 192.

10 ـ **المرجع السابق**، ص 193.

11 ـ أحمد عبد القادر الجواري: **نحو التسيير- دارسة ونقد منهجي**،عالم الكتب،القاهرة،1998، ص 98.

12ـ ينظر ، ممدوح عبد الرحمن الرمالي، **العربية والوظائف النحوية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1996 ، ص 168.